دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	ابن هويدن، محمد
المجلد/العدد:	مج 35, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الصفحات:	63 - 89
رقم MD:	27463
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	العلاقات الدولية، الصين، السياسة الخارجية، القضية الفلسطينية، الشرق الأوسط، إسرائيل، الصراع العربي الاسرائيلي، العلاقات الخارجية، ماو تسي تونغ، رئيس الصين، الأحوال السياسية، النظم السياسية، الملوك والحكام، الدبلوماسية، السلام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/27463

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية

محمد بن هويدن*

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الموقف الصيني من القضية الفلسطينية، وتحاول معرفة الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه القضية. هذه الدراسة تجد أن السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية تقوم على ركيزتين أساسيتين؛ هما: فكر ماو تسي تونغ والمصلحة الوطنية. تعرض الدراسة النقطة الأولى باعتبارها المحدد الأساسي في توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في فترة عهد الزعيم ماو تسي تونغ. ففي هذه الفترة كانت الصين أكثر اندفاعاً نحو دعم الفلسطينيين سياسياً وعسكرياً ومادياً على حساب إسرائيل، في حين أنها تراجعت في فترة ما بعد ماو تسي تونغ لتكون سياستها أكثر حيادية وداعمة للحل السلمي على حساب الحل العسكري. هذا التغيير في الموقف الصيني تعتبره الدراسة نتاج أسباب داخلية تقوم – في الأساس – على الرغبة الصينية في تحقيق مصلحتها الوطنية المتمثلة في استغلال علاقتها مع إسرائيل من أجل رفع قدراتها العسكرية والتقنية والاقتصادية والسياسية.

المصطلحات الأساسية: السياسة الخارجية الصينية، القضية الفلسطينية، فلسطين والقيادة الصينية، الصين والشرق الأوسط، الصين وإسرائيل، الصين والتسوية في الشرق الأوسط.

1 – مقدمة:

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا الدولية التي تحتل جزءاً كبيراً من أجندة السياسة الخارجية للدول الكبرى بلا استثناء. وجمهورية الصين الشعبية هي

* أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

واحدة من الدول الكبرى التي أولت هذه القضية اهتماماً منذ بدايات نشأة الجمهورية الصينية الشعبية. في هذه الدراسة سنسعى إلى معرفة شكل السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية تجاه القضية الفلسطينية، ونحاول معرفة العوامل المؤثرة على التوجه السياسي الخارجي الصيني تجاه القضية الفلسطينية.

معرفة كهذه تعتبر مهمة للباحثين والمتخصصين على حد سواء، ولاسيما في العالم العربي، من أجل معرفة أسس السياسة الخارجية الصينية ومبادئها تجاه قضية العرب المحورية، قضية فلسطين. كما أن هذه المعرفة تعتبر إضافة مهمة للمكتبة العربية التي هي بحاجة إلى مثل هذه الدراسات. فالدراسات العلمية العربية المقتصرة في تناولها على موضوع الصين والقضية الفلسطينية هي دراسات محدودة في العدد، نذكر منها دراسة محمد السيد سليم "الصين الشعبية والقضية الفلسطينية" (1971)، دراسة أنس مصطفى كامل "السياسة الصينية والصراع العربي–الإسرائيلي" (1981)، دراسة سامي مسلم "الصين والقضية الفلسطينية" (1982)، ودراسة عبد العزيز حمدي عبد العزيز "العلاقات الصينية–الإسرائيلية" (1998). وهناك دراسات أخرى تطرقت لموضوع الصين والقضية الفلسطينية ولكنها ليست دراسات محددة لهذا الموضوع ذاته وإنما جاءت تغطيتها لموضوع الصين والقضية الفلسطينية في إطار دراسة العلاقة العامة بين الصين والعالم العربي. لذلك فإن الحاجة لدراسات علمية عربية تهتم بموضوع الصين والقضية الفلسطينية بشكل محدد هو أمر مطلوب ليس لإثراء المكتبة العربية وحسب، وإنما لتغطية جوانب أخرى في مسار هذه العلاقة أيضاً وبخاصة تداعيات الفترة الراهنة وكيفية تعامل الصين مع ملف القضية الفلسطينية. فالموضوعات الراهنة في علاقة الصين بالقضية الفلسطينية ما زال التطرق إليها في الدراسات العلمية محدوداً. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تنبع مما يأتي:

1 – إن هذه الدراسة هي إضافة مكملة للدراسات العلمية العربية حول موضوع الصين والقضية الفلسطينية.

2 – إن هذه الدراسة تتطرق لعلاقة الصين بالقضية الفلسطينية من خلال تغطيتها لفترة زمنية أحدث من تلك التي تطرقت لها الدراسات الأخرى.

3 – إن هذه الدراسة تغطي موضوعاً مرتبطاً بالصين التي أصبحت اليوم واحدة من أهم أقطاب النظام الدولي وأكثرها صعوداً نحو اعتلاء قمة الهرم الدولي،

وأصبحت بؤرة تركيز الباحثين والمهتمين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. لذلك فالاهتمام بدراستها ومعرفة توجهاتها يعد أمراً مهماً.

وتنطلق هذه الدراسة من الاعتماد على أسس المدرسة الواقعية وأفكارها في تفسير السياسات الخارجية للدول، معتبرة أن أفكار تلك المدرسة هي الأساس الذي يمكن أن يرشدنا إلى تفسير السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. ومن ثم نتمكن من معرفة المحددات الأساسية للتوجه الصيني تجاه القضية الفلسطينية.

2 – الإطار النظري:

تعد السياسة الخارجية الصينية محط اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بالشأن الدولي، ولعل ما يعبر عن ذلك كثرة ما يكتب عن علاقة الصين بالعالم الخارجي على مستوى العالم. وعلى الرغم من كثرة الكتابات التي تناولت السياسة الخارجية الصينية فإننا أمام اختلافات كبيرة بين المهتمين بهذا الشأن حول أكثر النظريات تعبيراً عن السياسة الخارجية الصينية. هذا الأمر أدى بالكثير إلى اعتبار أنه لا توجد هناك نظرية كاملة أو شاملة وجامعة لتفسير السياسة الخارجية الصينية بأكملها (Kim, 1994a: 11)، وإنما هناك تفسيرات نظرية مختلفة للسياسة الخارجية الصينية تقدم جميعها تفسيرات منطقية حول السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة معينة أو قضية معينة، إلا أنها لا تستطيع أن تقدم تفسيراً واحداً وثابتاً لمجمل السياسة الخارجية الصينية. وربما يعود السبب في غياب النظرية الكاملة لتفسير السياسة الخارجية الصينية – كما ذكر صموائيل كيم – إلى الغموض في السياسة الخارجية الصينية، الذي يمثل عائقاً كبيراً أمام التنظير لها باعتبار أن النظريات بحاجة إلى أن يكون سلوك الدولة ثابتاً على الرغم من تغير الوقت (Kim, 1994b: 402). الحقيقة هي أن السياسة الخارجية الصينية سياسة غير ثابتة بل متغيرة نتيجة لتغير العوامل والظروف المؤثرة فيها، لذلك، فمن الصعب إيجاد نظرية كاملة يمكن أن تفسر لنا السياسة الخارجية الصينية في جميع الظروف. وبناء عليه، فقد تناول المهتمون بالشأن السياسي الخارجي للصين مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، أدرجت تحت قسمين: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. ففي العوامل الداخلية هناك من تحدث عن التاريخ والتقاليد والنظام السياسي والقيادة السياسية والأيديولوجيا والاقتصاد. وفي العوامل

الخارجية هناك من تكلم عن تأثير النظام الدولي على التوجه السياسي الخارجي الصيني.

هذه الدراسة ستعتمد على العامل الداخلي في تفسير السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ نشأة الصين الشعبية في عام 1949 حتى الوقت الراهن. وستركز على الأيديولوجيا وفكر القيادة الصينية باعتبارها العامل الأساسي الذي أثر على توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة عهد الزعيم الصيني ماو تسي تونغ الممتدة منذ عام 1949 وحتى عام 1976. وستركز أيضاً على العامل المتمثل في رغبة الصين في رفع قدراتها وزيادة قوتها العسكرية والسياسية والتكنولوجية والاقتصادية من أجل إنجاح برنامجها التحديثي الذي تبنته منذ نهاية السبعينيات باعتباره العامل الأكثر تأثيراً على توجه سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية في فترة ما بعد عهد ماو تسي تونغ وحتى وقتنا الراهن. تعتبر هذه الدراسة أن كل عامل من هذين العاملين يمثل الأساس الذي اعتمدت عليه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

وتعد النظرية الواقعية واحدة من أهم النظريات في العلاقات الدولية التي تدرس العوامل الداخلية في تفسير السياسات الخارجية للدول. انطلقت أسس هذه النظرية من خلال كتابات المؤرخ الإغريقي القديم ثوسيديدس والمنظر الإيطالي نيقولو ميكافيلي والفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز. كما شملت من الكتاب المعاصرين كتابات كل من هانس مورغينثاو، جورج كينن، رينهولد نيبور، كينيث تومسان، هنري كيسنجر، ريموند ارون، وهادلي بول. وتنظر هذه النظرية إلى القضايا السياسية والعسكرية على أنها أهم القضايا المسيطرة على اهتمامات الدول، لذلك فقد صنفت على أنها من ضمن السياسات العليا، وأن الدول تسعى لتسخير كل السبل من أجل حماية مصالحها الوطنية بشتى الطرق في مجال العلاقات الدولية، الذي يعتبر مجالاً تسوده الصراعات والمنافسة للحصول على القوة (Viotti & Kauppi, 1993:36). لذلك فإن الدول تتبنى سياسات وأفكاراً من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية، وتتمثل في حماية أمنها واستقرارها من خلال زيادة قدراتها العسكرية والسياسية والتكنولوجية والأمنية (Morgenthau, 1967: 25). من هذا المنطلق فإن مبادئ هذه النظرية هي الأساس الذي تقوم عليه هذه الدراسة في تقصي التوجه الخارجي الصيني تجاه القضية الفلسطينية. فالسياسة الخارجية –

بحسب هذه النظرية – هي امتداد لأفكار القيادة السياسية داخل الدولة التي تسعى لحماية مصالح البلاد وزيادة قدراتها المختلفة في ظل نظام دولي تسوده قاعدة الأناركية. من هنا تأتي السياسة الخارجية الصينية تعبيراً عن السعي لحماية المصلحة الوطنية للصين. فالأيديولوجيا المتمثلة في فكر الزعيم ماو تسي تونغ وسعي الصين نحو زيادة قدراتها العسكرية والتكنولوجية والسياسية تعد أهم المحددات للسياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. وهذا ما سنتطرق إليه تباعاً.

3 – الفكر الأيديولوجي:

تعد السياسة الخارجية الصينية خلال فترة حكم الزعيم ماو تسي تونغ انعكاساً واضحاً لفكر ذلك الرجل الذي استقى أفكاره من ماركس ولينين. ويعد ماو تسي تونغ الزعيم المؤسس لجمهورية الصين الشعبية وقائدها منذ تأسيسها في أكتوبر من عام 1949 حتى وفاته في عام 1976. لم يكن ماو تسي تونغ قائداً سياسياً وحسب وإنما كان قائداً فكرياً أيضاً. فكثير من السياسات التي تبنتها الصين في علاقتها مع العالم الخارجي كانت منبثقة أساساً من فكره الساعي لحماية مصالح الصين في ظل نظام دولي يأخذ الطابع الأناركي. فسياسة "الميل إلى الطرف السوفيتي" التي اتبعتها الصين الشعبية في بداية سنواتها كانت وليدة أفكار ماو تسي تونغ التي تأثرت بأفكار لينين؛ فقد كان ماو تسي تونغ ينظر إلى النظام العالمي باعتباره منقسماً إلى معسكرين: معسكر غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر شرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي. وكان يعتبر أن على جميع الدول المحبة للسلام الميل والانخراط في المعسكر الشرقي ضد المعسكر الغربي الذي كان يراه معسكراً إمبريالياً (Garver, 1993: 44-48). كان السبب لذلك التوجه هو الخلاف الأيديولوجي والسياسي بين بلاده والولايات المتحدة التي كانت تدعم الحكومة الصينية الوطنية في تايوان، ومن ثم دخلت في صراع عسكري ضد النظام الشيوعي المجاور للصين في كوريا الشمالية (Hinton, 1976: 16). لذلك مالت الصين الشعبية نحو المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكانت سياساتها الخارجية في أثناء تلك الفترة انعكاساً واضحاً لسياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية؛ الأمر الذي أثر بشكل واضح على سياسة الصين الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

ففي النصف الأول من فترة الخمسينيات حيث كانت سياسة الميل الصيني نحو الاتحاد السوفيتي في أوج فترة انتعاشها، كانت النظرة الصينية للعالم الخارجي بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص مرتبطة ارتباطاً كبيراً بنظرة ماو تسي تونغ المتعلقة بالمعسكرين. فوفقاً لهذه النظرة كانت منطقة الشرق الأوسط تعد تحت سيطرة المعسكر الغربي الساعي إلى السيطرة على المنطقة بأسرها. لذلك كانت الصين تؤمن بأن الحل الوحيد للوضع في منطقة الشرق الأوسط – بما فيه القضية الفلسطينية – يكمن أساساً في إخراج قوى "الإمبريالية الغربية" من منطقة الشرق الأوسط. فالقضية الفلسطينية – من وجهة النظر الصينية – هي قضية مختلقة من قبل الغرب للتحكم في منطقة الشرق الأوسط وخلق وجود له فيها (Shichor, 1979a: 158). فالحكومة الصينية كانت ترى أن الخلاف الحقيقي حول القضية الفلسطينية في تلك الفترة ليس بين العرب واليهود أو الفلسطينيين واليهود وإنما هو بين العرب أو الفلسطينيين واليهود من جهة والغرب من جهة أخرى (Shichor, 1979b: 35). فالمشكلة الأساسية وفقاً للنظرة الصينية تتمثل في الوجود الغربي في منطقة الشرق الأوسط وسياسته الاستغلالية والتحكمية في شؤون المنطقة. أما الفلسطينيون والإسرائيليون – بحسب النظرة الصينية – فهم ليسوا سوى ضحية ذلك الاستغلال والتحكم الغربي. ويمكن حل القضية الفلسطينية وفق هذا التصور الصيني من خلال تحاور الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من دون تدخل الطرف الغربي (Shichor, 1979a: 159). لذلك نجد أن الصين قد اعترفت منذ نشأتها بحق كل من الفلسطينيين والإسرائيليين في الوجود كل في دولته الخاصة به، وأنها كانت تعتبر أن حل القضية لا بد أن يتم من خلال قوانين الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ولا سيما قرار التقسيم لعام 1947 (Shichor, 1991: 255). ودعم الصين لفكرة حل القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة كان نابعاً أساساً من رغبة الصين في أن يكون للاتحاد السوفيتي – قائد المعسكر الشرقي – دور في الانخراط في القضايا الدولية من خلال الأمم المتحدة بما فيها القضية الفلسطينية كي لا تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على المنظمة الدولية (Shichor, 1991: 256). بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموقف الحيادي للصين بين الفلسطينيين وإسرائيل كان نابعاً أيضاً من حقيقة أن القضية الفلسطينية لم تكن في تلك الفترة مطروحة من ضمن اهتمامات الصين كي تتخذ موقفاً داعماً للفلسطينيين وضد إسرائيل (محمد السيد سليم، 1971: 71). على أي حال، يبدو أن هذه السياسة

الصينية وغيرها من الأسباب المرتبطة بإسرائيل – كالرغبة في الحصول على اعتراف دولي بها وعدم وجود علاقات دبلوماسية لها مع نظام تايوان – أكسبت الصين اعترافاً من قبل إسرائيل عندما أرسلت الحكومة الإسرائيلية رسالة اعتراف بجمهورية الصين الشعبية وحكومتها الشيوعية في يناير من عام 1950 جاء فيها "إن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بحكومتكم باعتبارها الحكومة الشرعية للصين" (Shichor, 1979b: 21). لكن هذه الرسالة لم تتضمن إعلان إسرائيل الرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين بل تضمنت فقط نيتها الاعتراف بالصين الشعبية. الصين رحبت بهذا الاعتراف، ويعود ذلك للأسباب التالية:

1 – حاجة الصين للحصول على اعترافات دولية ولاسيما من قبل دول لا تنتمي إلى الكتلة الشيوعية باعتبار أن الاعترافات الدولية بها من قبل الدول غير الشيوعية كانت محدودة في ذلك الوقت.

2 – رغبة الصين في إبعاد دول العالم عن الاعتراف بتايوان وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

3 – عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الصين والدول العربية والتزام العرب علاقتهم السياسية مع تايوان (أنس مصطفى كامل، 1981: 57).

وعلى الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل لم تتم إلا في يناير من عام 1992 فقد كان للبلدين تواصل رسمي في تلك الفترة تمثل في زيارة القائم بالأعمال الصيني في موسكو إلى نظيره الإسرائيلي هناك في يونيو من عام 1950 (عبد العزيز حمدي، 1998: 129) واجتماع سفيري البلدين في بورما في أوائل عام 1954، الذي أدى إلى زيارة وفد إسرائيلي رسمي إلى الصين في عام 1955. كانت الصين مهتمة بمثل هذا التواصل سعياً للحصول على اعتراف وإقامة علاقات دبلوماسية دولية تساعدها على كسر حاجز العزلة التي يحاول المعسكر الغربي إبقاءها فيه (Shichor, 1979b: 22). لكن هذا التواصل ظل دون أن يؤدي إلى إقامة علاقات رسمية بين البلدين. وكان العامل الأساسي في عدم قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما في تلك الفترة يعود – كما ذكر أول سفير إسرائيلي للصين – إلى عاملين مهمين؛ **الأول**: متعلق بالضغط الأمريكي على الحكومة الإسرائيلية بألا تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، **والثاني**: مرتبط بالوقوف الإسرائيلي إلى جانب

الولايات المتحدة في الحرب الكورية. نتيجة لهذين العاملين بقيت الدولتان دون إقامة علاقات رسمية مشتركة بينهما (Sufott, 1997: vii).

لكن السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية شهدت تغيرات كبيرة منذ منتصف عقد الخمسينيات وبالتحديد مع انعقاد الاجتماعات الأفرو-آسيوية. كانت هذه التغيرات منصبة في الأساس لصالح الفلسطينيين وعلى حساب إسرائيل. فعلى سبيل المثال نجد الصين صوتت لصالح إدانة إسرائيل من قبل منظمة الرابطة الشعبية الأفريقية الآسيوية التي انعقدت في مارس 1955 في نيودلهي، ومن ثم دعمت البيان الصادر عن اجتماعات مؤتمر باندونغ المنعقد بإندونيسيا في إبريل من العام ذاته لصالح الفلسطينيين، والقاضي بتأييد حق اللاجئين الفلسطينيين (هاشم بهبهاني، 1987: 27). لم تكن الصين تطالب في المؤتمر بتحرير فلسطين لأن الموضوع لم يكن في الأساس مطروحاً من قبل الوفود العربية المشاركة، لذلك اكتفت الصين بدعم حق اللاجئين الفلسطينيين (أبوبكر الدسوقي، 1998: 190). كما وقفت الصين وقفة قوية ضد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وقدمت دعماً معنوياً ومادياً، وكانت على استعداد لإرسال متطوعين صينيين لمساعدة مصر في حربها ضد ذلك العدوان (Disney, 1977: 5; Larkin, 1971: 24-25). وبدأت الصين لأول مرة تنتقد إسرائيل بشكل علني، وتصفها بأنها أداة في يد القوى "الإمبريالية الغربية" تستخدمها لإثارة التوتر في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم إحكام سيطرتها على المنطقة (Calabrese, 1991: 14). هذا التغير في الموقف الصيني إزاء إسرائيل واستخدامها أسلوب النقد المباشر لها يمكن إرجاعه إلى أربعة عوامل أساسية، هي:

1 – إن إسرائيل – وليست الصين – هي التي لم توافق على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما بسبب الضغط الأمريكي على تل أبيب (عبد العزيز حمدي، 1998: 128–129). فعندما حاولت الصين إقامة علاقات مع إسرائيل وجدت العامل الأمريكي يقف في وجه تحقيق مثل تلك العلاقات. لذلك كان من الطبيعي أن تنتقد الحكومة الصينية إسرائيل، وتصفها بأنها أداة في يد الولايات المتحدة (Purfoy, 1976).

2 – التواصل الذي حدث في مؤتمر باندونغ بين رئيس الوزراء الصيني شو إين لاي والرئيس المصري جمال عبدالناصر بعد شهرين فقط من زيارة الوفد

الإسرائيلي إلى بكين. هذا التواصل الصيني-المصري خلق علاقة قوية بين الطرفين، كان من نتائجها أن أدت الصين دوراً مهماً في إقناع الاتحاد السوفيتي ببيع مصر أسلحة سوفيتية كانت هي الأولى من نوعها للعالم العربي، كذلك أدى ذلك التواصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر في مايو من عام 1956 (جعفر كرار، 1998: 135-136).

3 - إدراك الصين لأهمية الدول العربية في سياستها الخارجية الساعية لمواجهة سيطرة "الإمبريالية الغربية" على منطقة الشرق الأوسط. فهناك مجموعة من الدول العربية كانت في نضال ضد الوجود الأجنبي وهيمنته على المنطقة، في حين أن إسرائيل لم تكن لديها النية على مواجهة الغرب. لذلك كان من الطبيعي أن تولي الصين الدول العربية أهمية أكبر في سياستها الخارجية.

4 - إن التواصل الصيني مع الدول العربية من خلال مؤتمر باندونغ سيعطي الصين فرصة لفتح الطريق أمامها للحصول على اعتراف سياسي من العديد من الدول العربية، وهذا ما حدث بالفعل؛ حيث حصلت الصين في نهاية الخمسينيات على اعتراف كل من مصر وسوريا ومن ثم جمهورية اليمن العربية فالمغرب والعراق والسودان. وبعدها تبنت الصين سياسة العرب تجاه إسرائيل (هاشم بهبهاني، 1987: 28).

من هنا بدأت السياسة الخارجية الصينية تولي القضية الفلسطينية أهمية كبيرة. وكان هذا الاهتمام نتاج التغيير في نظرة القيادة الصينية لعلاقة الصين التحالفية مع الاتحاد السوفيتي. حيث إنه مع بداية عقد الستينيات بدأت القيادة الصينية تعلن عن خلافها مع القيادة السوفيتية، وتتخذ مواقف سياسية منفردة وبعيدة عن الاتحاد السوفيتي. فالاتحاد السوفيتي - بحسب وجهة النظر الصينية الجديدة - أصبح دولة إمبريالية شأنه في ذلك شأن الولايات المتحدة، ويسعى نحو التوسع وفرض السيطرة على دول العالم (Gittings, 1968). هذا التغير في النظرة الصينية فرضته مجموعة من الاعتبارات، منها:

1 - رفض موسكو تزويد بكين بنموذج لقنبلة نووية أو تكنولوجيا مساعدة على إنتاج مثل هذه القنبلة كانت القيادة السياسية السوفيتية في عهد جوزيف ستالين قد وعدت - وفقاً للمصادر الصينية - بإعطائها للصين.

2 – الموقف السوفيتي المحايد في الصراع الحدودي المسلح الذي قام بين الصين والهند، ومن ثم تقديم موسكو لنيودلهي مساعدات عسكرية.

3 – زيارة الرئيس السوفيتي نيكيتا خورتشيف لواشنطن في سبتمبر من عام 1959 وإعلانه مبدأ التعايش السلمي مع الولايات المتحدة.

4 – إقامة علاقات ودية بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا.

5 – عدم رضا الصين عن الموقف السوفيتي إزاء الأزمة الكوبية.

6 – توقيع الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة وبريطانيا في يوليو 1963 على معاهدة تحريم التجارب النووية التي اعتبرتها بكين موجهة ضدها في الأساس كي لا تصبح دولة نووية (Bin Huwaidin, 2002: 58-59).

لقد ألقى هذا الخلاف في النظرة الصينية إلى الاتحاد السوفيتي بظلاله على السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. فقد بدأت الصين الشعبية تدخل في فترة زمنية تؤمن من خلالها بضرورة مواجهة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن طريق دعم الأنظمة الثورية والحركات التحررية في العالم (Day, 1985; Neuhauser, 1968). هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية في علاقتها بالاتحاد السوفيتي لم يكن بعيداً عن فكر ماو تسي تونغ؛ إذ إن ماو تسي تونغ صاحب نظرية مشهورة تسمى بنظرية التناقضات، ويشير من خلالها إلى أن الصين في تطورها للوصول إلى مرحلة الشيوعية الكاملة لابد أن تمر عبر مراحل، وخلال كل مرحلة ستواجه بعض التناقضات؛ أي العقبات التي لا بد على الصين أن تواجهها وتتجاوزها حتى يتسنى لها الانطلاق نحو المرحلة الأخرى. فاليابانيون كانوا أهم عقبة أمام الصين في الثلاثينيات، والوطنيون الصينيون كانوا أهم عقبة في وجه الصين في الأربعينيات، والأمريكيون في الخمسينيات والستينيات، والسوفيت في الستينيات والسبعينيات (Garver, 1993: 44-48). لذلك، فلا عجب أن تغير الصين تحالفاتها إذا ما اقتضت مصلحتها الوطنية ذلك، تماماً كما فعلت مع الاتحاد السوفيتي في فترة الستينيات تلك.

كان نصيب الفلسطينيين من تلك السياسة الاهتمام الصيني بنضالهم من أجل منع توغل السوفيت وخلق نفوذ لهم هناك. وركزت القيادة الصينية على أهمية استخدام إستراتيجية "الحرب الشعبية" بوصفها أفضل سبيل من أجل تحرير فلسطين. هذه الإستراتيجية هي إستراتيجية عسكرية قائمة على أساس تعبئة

الشعب لمواجهة العدو، وهو ما اعتمد عليه الحزب الشيوعي الصيني في صراعه من أجل تحرير الصين وتوحيد أراضيها (Godwin, 1996). كانت الصين مهتمة بتقديم نموذجها الثوري للعالم الخارجي باعتباره أفضل نموذج يمكن اتباعه لإخراج القوات الأجنبية من أي أرض (Harris, 1978: 11). من أجل ذلك، عملت الصين مع حركة التحرير الوطنية الفلسطينية (فتح) بقيادة ياسر عرفات الذي استقبلته بكين في مارس من عام 1964. وكان اهتمامها بحركة فتح منطلقاً من كونها الحركة الفلسطينية الوحيدة التي تتبنى استراتيجية الصراع المسلح في سياستها لتحرير فلسطين (Behbehani, 1981: 33). وكانت الصين تأمل من وراء دعمها للكفاح المسلح في فلسطين أن يؤدي هذا الكفاح إلى إشعال نار الحرب ضد الوجود الغربي في المنطقة، ومن ثم يؤدي إلى إخراجه منها، ويعمل على منع حدوث توغل سوفيتي فيها. كما عملت الصين مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في مايو من عام 1964، وقام أحمد الشقيري، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، بزيارة إلى بكين في مارس من عام 1965، واستقبل بالطريقة ذاتها التي يستقبل بها رؤساء الدول، واجتمع في بكين مع الزعيم الصيني ماو تسي تونغ ورئيس وزرائه شو إين لاي. وخلال تلك الزيارة أعلن الشقيري أن حركة التحرر في العالم العربي ستعمل من خلال الاسترشاد بفكر ماو تسي تونغ؛ في حين أعلن الجانب الصيني استعداده تقديم المساعدة "للشعب العربي في فلسطين في كفاحه للعودة إلى أرضه بكل الطرق، السياسية وغيرها" (Harris, 1978: 11). لذلك وافق الصينيون خلال الزيارة على تقديم دعم عسكري مجاني للمنظمة وخبراء عسكريين لتدريب الفلسطينيين (Behbehani, 1981: 42). كما أن الصين اتخذت خطوة جريئة في اعترافها باستقلال منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها وحدة سياسية، وهو ما لم تتجرأ بعض الدول العربية على القيام به في تلك الفترة، ومنحتها حق التمثيل الدبلوماسي (Cooley, 1972: 25)؛ وبذلك تكون الصين أول دولة غير عربية تمنح المنظمة حق التمثيل الدبلوماسي. وبدأت الصين منذ زيارة أحمد الشقيري تحتفل سنوياً بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني.

خلال تلك الفترة، رفضت الصين التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وأكدت ضرورة استمرار الفلسطينيين في استخدام استراتيجية الكفاح المسلح التي تعتبر صلب الفكر العسكري لماو تسي تونغ. فعلى سبيل المثال انتقدت الصين محاولات الدول الكبرى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية؛ ورفضت كلاً من خطة النقاط

السبع الأمريكية وخطة النقاط الخمس السوفيتية، القاضيتين بحل القضية الفلسطينية سلمياً، كما انتقدت خطة روجرز الأمريكية (BBC, 7 January 1969: A4/1). وفي أثناء زيارة أحمد الشقيري لبكين، حث الزعيم ماو تسي تونغ الفلسطينيين على الاستمرار في النضال والكفاح المسلح؛ حيث قال:

"أنتم لستم فقط مليوني فلسطيني تواجهون إسرائيل، لكنكم 100 مليون عربي. يجب عليكم أن تتحركوا وتفكروا من هذا المنطلق... لا تقلقوا عندما يقتل شعبكم في حروب التحرير... الصين فقدت 20 مليون شخص في سعيها للتحرر... الإيمان بالنصر هو عنصر النصر الأول" (Haddad & Foeldi-Hardy, 1999: 44-45).

وفي اليوم التالي للهجوم الإسرائيلي على مصر في يونيو من عام 1967، أرسل رئيس الوزراء الصيني برسالة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يحثه فيها على المقاومة المسلحة بوصفها أفضل استراتيجية للمواجهة، حيث قال:

"اليوم يقف الشعب العربي المضطهد والشعب الفلسطيني المنكوب. أينما كان هناك عدوان كانت هناك مقاومة ضد هذا العدوان. إني أعتقد بأنه ما دام الشعب العربي الفلسطيني الشجاع قد حمل السلاح فإنه لن يتنازل عنه وإنما سيقاتل حتى يتحقق النصر... إن سعادتكم ذكر في مناسبات عدة أن الفلسطينيين سيتحررون فقط بالكفاح المسلح. أنا معجب كثيراً بهذه النظرة القاطعة... إن الحكومة الصينية والشعب سيبقون دائماً بجانبكم ويساندونكم للنهاية في كفاحكم ضد الإمبريالية الأمريكية، والإمبريالية البريطانية وكلبهم إسرائيل" (Peking Review (24), 1967).

وحملت مقالة بعنوان "الاستمرار في الكفاح المسلح يعني النصر" نشرتها صحيفة "شعب الصين"، الناطقة بلسان الحكومة، بمناسبة احتفال الصين بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في مايو من عام 1968 نقداً صينياً موجهاً إلى السياسات الأمريكية والسوفيتية باعتبارها تسعى إلى تقويض كفاح العرب المسلح، حيث ذكرت:

"إن الإمبريالية الأمريكية وشريكها الأول، الاتحاد السوفيتي الرجعي، يحاولون بألف طريقة وطريقة سحق الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني من أجل منع الشعب العربي من اتباع طريقة المقاومة المسلحة ضد العدوان. وهم يفعلون كل ما في استطاعتهم للعمل على ما يسمى "بالحل السلمي" من خلال الأمم

المتحدة محاولة لتقسيم الدول العربية والتحكم فيها حتى يتسنى لهم إضعاف الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني" (BBC, 17 May 1968: A4/1).

وفي مقالة أخرى نشرت في صحيفة "العلم الأحمر"، التابعة للحزب الشيوعي الصيني، بعد حرب 1967 بعنوان "دروس حرب العرب ضد المعتدي" وأعيد نشرها مترجمة باللغة الإنجليزية في Peking Review أكدت ضرورة الإصرار على استراتيجية الكفاح المسلح، حيث جاء فيها:

"هذه الحرب مرة أخرى تقول للشعب إنه من أجل هزيمة الهجوم العسكري للإمبريالية وحلفائها، فإن الأمم والشعوب المضطهدة تستطيع الاعتماد على نظرية حرب الشعب واستراتيجيتها وخططها؛ لا توجد استراتيجية أو خطة أخرى يمكن أن تنجح... كل الأمم والشعوب المضطهدة يجب أن تعتمد على الفكر العظيم لماو تسي تونغ، ونظريات القائد ماو وسياساته لتحقيق أهدافها الثورية وتحرير نفسها بالكامل. هذا هو الطريق الوحيد، كل الطرق الأخرى لن تجدي. اتبعوا طريق ماو تسي تونغ، هذه هي الخلاصة" (Peking Review (37), 1967).

وعلى الرغم من توتر العلاقة بين الصين والعالم بما فيه العالم العربي خلال فترة تبني القيادة الصينية لسياسة الثورة الثقافية، فإن الصين أبقت على تعاونها ودعمها السياسي والعسكري للفلسطينيين. وهذا ما أكده القادة الفلسطينيون أنفسهم. ففي اجتماع لأحمد الشقيري مع وفد من الأمانة العامة لجمعية الصحفيين الإفريقيين والآسيويين في أكتوبر من عام 1967 ذكر ما يأتي:

"نحن لسنا وحيدين في معركتنا. كل الشعوب تدعمنا. وأنا لن أنسى أبداً دعم هذه الشعوب، ولاسيما ذلك الدعم من قبل الشعب الصيني العظيم. أبناؤنا يحصلون على تدريبات عسكرية في الصين، وجيشنا معد بأسلحة صينية" (BBC, 24 October 1967: A14).

وذكر ياسر عرفات أن جمهورية الصين الشعبية هي "أكبر المؤثرين في دعم ثورتنا وتقوية عزيمتنا" (Peking Review 13 (42), 1970: 22). فيما وصف جورج حبش، قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – أحد تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية – الصين بأنها "أعز أصدقائنا" مضيفاً "أن الصين تريد إزالة إسرائيل من الخريطة بسبب أن إسرائيل مادامت موجودة فسيستمر العدوان الإمبريالي على التراب العربي" (Ben-Dak, 1970: 149).

وفي نهاية فترة الستينيات بدأ الخلاف مع الاتحاد السوفيتي يتفاقم أكثر فأكثر لكن ذلك لم يغير من سياسة الحكومة الصينية تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد أبقت الصين خلال فترة السبعينيات على سياستها تجاه هذه القضية. حيث إنها انتقدت الهجوم الذي قامت به الحكومة الأردنية على الحركة الفلسطينية المسلحة في الأردن في سبتمبر من عام 1970، وأيدت الفلسطينيين في مواجهة ذلك الهجوم (Disney, 1977: 10). وفي الأمم المتحدة ظلت الصين تؤكد أن القضية الفلسطينية هي القضية المحورية والسبب الأساسي لتدهور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. ولم تدعم الصين قرار مجلس الأمن الداعي لوقف إطلاق النار في حرب أكتوبر 1973 بدعوى أن القرار يتجاهل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويتجاهل حقوق الفلسطينيين (Disney, 1977:11-12). وغابت الصين عن اجتماعات مجلس الأمن الخاصة بالتصويت لتشكيل قوة الطوارئ لفض القوات الإسرائيلية والمصرية بعضها عن بعض بعد حرب أكتوبر عام 1973؛ وانتقدت كذلك تشكيل قوة مراقبة للحفاظ على وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والسورية في مرتفعات الجولان، ولم تشارك في تشكيل هذه القوات أو دعمها؛ إذ كانت تعتبر تشكيل هذه الفرق العسكرية بمنزلة احتلال للأراضي العربية (Peking Review (44), 1973: 5-11). كما أن الصين لم تشارك بشكل فعال في التصويت على قرارات الأمم المتحدة المرتبطة بالقضية الفلسطينية؛ فما بين أواخر عام 1971 ونهاية عام 1977، صوتت الصين على ستة قرارات من أصل أربعة عشر قراراً في مجلس الأمن حول القضية الفلسطينية (Shichor, 1991)، وكانت تحث الفلسطينيين على ضرورة عدم القبول بقرارات الأمم المتحدة ولاسيما قرار 242 باعتباره لا يحدد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (أنس مصطفى كامل، 1981: 57). كل ذلك يعطي دلالة على أن الصين ظلت طوال تلك الفترة ترى في فلسفة الكفاح المسلح الحل الأمثل لحل القضية الفلسطينية وليس في اتباع أسلوب الحل السياسي، وكانت تفضل أيضاً إبعاد القوى الكبرى – ولاسيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – عن خلق نفوذ وسيطرة لها في المنطقة عبر القضية الفلسطينية من خلال قرارات الأمم المتحدة؛ لذلك فهي لم تفضل استخدام الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية باعتبار الأمم المتحدة من وجهة النظر الصينية أداة من أدوات "الإمبريالية الأمريكية" والنظام "الرجعي السوفيتي" (Weng, 1972: 157).

وعن العلاقة مع إسرائيل فإنه طوال فترة الثلاثين عاماً منذ أول اجتماع بين

الصينيين والإسرائيليين في فبراير عام 1955 وحتى وفاة الزعيم ماو تسي تونغ، لم يحدث أي اتصال مباشر بين الحكومتين. حتى إن بعض المصادر تذكر أن حملة الجواز الإسرائيلي كانوا غير مسموح لهم بزيارة الصين، ولم تكن هناك خطوط بريد أو هاتف بين الصين وإسرائيل، وكانت التجارة المباشرة بين الطرفين معدومة (Sufott, 1997: viii)، فقد بدأت الصين تقتنع بأن إسرائيل من صنع الاستعمار البريطاني وأن وجودها في الشرق الأوسط سيؤدي إلى امتداد المصالح الاستعمارية الإمبريالية في المنطقة؛ لذلك وقفت ضدها (هاشم بهبهاني، 1987: 26).

خلاصة القول: إن السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في فترة عهد ماو تسي تونغ كانت سياسة داعمة للفلسطينيين سياسياً وعسكرياً ومادياً، في المقابل كانت علاقتها مع إسرائيل – ولاسيما بعد مؤتمر باندونغ – علاقة معدومة، وكانت هذه السياسة في الأساس تعبيراً عن الفكر الذي يؤمن به ماو تسي تونغ ونظرته للعلاقة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والسعي الصيني لأداء دور بارز في عملية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في منطقة الشرق الأوسط.

4 – زيادة القدرات الصينية:

بعد وفاة الزعيم ماو تسي تونغ وقدوم الزعيم البرجماتي دينغ تشاو بينغ، شهدت السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية تغييراً كبيراً. وقد كان أحد أشكال هذا التغير هو انخراط الصين ذاتها في محاولات الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام في المنطقة، وهو عكس ما كانت عليه الصين في فترة عهد ماو تسي تونغ؛ حيث كانت نظرتها في السابق إلى الأمم المتحدة ودورها في تسوية القضية الفلسطينية نظرة سلبية. ومنذ عام 1982 بدأت الصين تدعم وجود قوات الطوارئ بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل وسوريا، وفي عام 1988 أصبحت الصين ذاتها عضواً كاملاً في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بعمليات حفظ السلام. كما أن سلوك الصين التصويتي في الأمم المتحدة قد تغير عما كان عليه في السابق. ففي الجمعية العامة صوتت الصين لصالح 258 قراراً من أصل 262 قراراً تم تبنيها في الفترة ما بين عام 1982 وعام 1988، وهي قرارات متصلة بمنطقة الشرق الأوسط بما فيها 22 قراراً مرتبطاً بتقديم الدعم المالي لقوات عمليات

حفظ السلام في المنطقة. وفي مجلس الأمن صوتت الصين في نهاية عام 1989 لصالح 52 قراراً مرتبطاً بمنطقة الشرق الأوسط (Shichor, 1991: 261).

كما بدأت الصين في هذه الفترة تتبنى محاولات السلام الدولية من أجل التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية. ففي الماضي كانت الصين تنظر إلى أن حل القضية الفلسطينية لا يمكن أن يتم إلا من خلال عمل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل مباشر فيما بينهما للتوصل إلى حل أو تسوية مرضية دون تدخل الأطراف الخارجية حتى الأمم المتحدة. إلا أن هذا الوضع تغير في فترة ما بعد ماو تسي تونغ؛ حيث إن الصين لم تود أن تبرز نفسها على أنها تقف عائقاً أمام أية محاولة من أجل دفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط كما كانت في السابق. كما أن القيادة الصينية ربما اقتنعت بأن الأطراف المباشرة في الصراع أصبحت – بعد كل هذه الفترة – غير قادرة على إيجاد حل له، لذلك فإن التماس الحل من الخارج أصبح هو الخيار الآخر الذي يمكن من خلاله إيجاد صيغة تسوية للقضية الفلسطينية. وعليه، صوتت الصين لأول مرة في العاشر من ديسمبر عام 1981 لصالح قرار يدعو لعقد مؤتمر دولي لمناقشة القضية الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين والصين تدعم ذلك القرار، بل أعلنت رغبتها في دعم واستضافة مؤتمر دولي لمناقشة القضية الفلسطينية وحلها (Shichor, 1991: 266). ووافقت الصين على كل المشاريع العربية من أجل السلام، بما فيها الخطوة التي أقدمت عليها مصر للتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل (سامي مسلم، 1982: 16-8)، ومبادرة الأمير فهد لعام 1981 التي تتضمن اعترافاً عربياً بإسرائيل، وخطة الأمير عبدالله المعروفة بالمبادرة العربية للسلام المنبثقة عن قمة بيروت لعام 2002، ولم تدن الصين خطة ريغان ولا خطة بريجنيف حول القضية الفلسطينية.

الموقف الصيني المؤيد للتحرك المصري نحو التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل أدى إلى توجيه الفلسطينيين انتقاداً للحكومة الصينية؛ الفلسطينيون اعتبروا أن هذا التحرك الصيني لدعم خطوة السادات نحو السلام مع إسرائيل هو عمل يأتي على حساب الفلسطينيين؛ في حين اعتبر الصينيون هذه الخطوة ضرورية لمنع التوغل السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط. لذلك حاولت الحكومة الصينية تقريب وجهة النظر المصرية مع الفلسطينيين وبخاصة بعد التدخل السوفيتي في أفغانستان (Legum, 1981: 105-108). وهنا يبرز عنصر التخوف من الاتحاد السوفيتي في السياسة الخارجية الصينية، حيث إن الصين بدأت تشعر

بالتهديد السوفيتي المباشر لمنطقة الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام؛ مما جعلها تتبنى مواقف أكثر ميلاً لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة وأكثر عداء لسياسات الاتحاد السوفيتي.

وعن علاقتها بإسرائيل، بدأت الصين مع مطلع الثمانينيات تتحدث عن حق إسرائيل في الوجود. وعلى الرغم من أن هناك العديد من المصادر تتحدث عن اتصالات جرت بين الطرفين الصيني والإسرائيلي فإن أول اجتماع رسمي بينهما منذ انعقاد اجتماع عام 1955 كان في سبتمبر من عام 1987؛ حيث التقى وزيرا خارجية البلدين في الأمم المتحدة (عبد العزيز حمدي، 1998: 134). وبعدها تمت لقاءات سرية عدة أدت إلى فتح مكتب اتصال إسرائيلي في بكين وآخر للصين في تل أبيب في عام 1990، ومن ثم إقامة العلاقات الرسمية في يناير 1992 (Sufott, 1997: ix). وغابت الصين لأول مرة عن اجتماعات الأمم المتحدة الساعية لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي اتخذ في عام 1975 والمتعلق بوصف الصهيونية، بالعنصرية وهو القرار الذي دعمته الصين سابقاً (Karp & Kaye, 1992: 13). أما عن العلاقة مع الجانب الفلسطيني فقد اعترفت الصين بتشكيل دولة فلسطين التي أعلن عنها الرئيس ياسر عرفات في نهاية عام 1988؛ وحصلت البعثة الفلسطينية في الصين على وضع السفارة الكاملة؛ واستقبل عرفات استقبال الرؤساء عندما قام بزيارة إلى الصين في أكتوبر من عام 1989.

وفي جانب آخر من جوانب التغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية، بدأت الحكومة الصينية ذاتها تقدم مقترحات وخططاً للسلام في الشرق الأوسط؛ ففي أثناء زيارة الرئيس ياسر عرفات إلى بكين تقدم رئيس وزراء الصين لي بينغ بمقترحات للسلام تقضي بالدعوة لحل القضية الفلسطينية وفقاً للأسس الخمسة التالية:

1 – ضرورة تبني أسلوب الحل السياسي مع دعوة جميع الأطراف للامتناع عن استخدام القوة المسلحة.

2 – الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت غطاء الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأخرى المعنية بالقضية.

3 – تشجيع الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

4 – مطالبة إسرائيل بوقف عمليات اضطهادها للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ودعوتها لسحب قواتها منها في مقابل ضمان أمن إسرائيل.

5 – الحاجة إلى أن يعترف كل طرف بالطرف الآخر في حقه في تشكيل كيانه في دولة، والاعتراف بحق كل شعب في العيش معاً بسلام (Beijing Review, 1989: 6-7).

وفي مايو من عام 2003 تقدمت الحكومة الصينية بمقترح آخر لحل القضية الفلسطينية قائم على أساس دعمها لخطة خارطة الطريق ومعتمدة على النقاط التالية:

1 – الترحيب بخطة خارطة الطريق واعتبارها إيجابية الفحوى، وتقدم أساساً متيناً لعودة المحادثات بين الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي.

2 – الموافقة على خطة خارطة الطريق من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وتطبيقها في أسرع وقت ممكن.

3 – وضع آلية دولية للإشراف على تطبيق الخطة.

4 – بدء المفاوضات بين كل من إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان، في أقرب وقت ممكن وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وبناء على مبدأ الأرض مقابل السلام الذي اعتمده مؤتمر مدريد.

5 – استعداد الصين لتنظيم مؤتمر دولي للسلام على أرضها بحضور الدول الدائمة العضوية والدول المعنية بالقضية (Ministry of Foreign Affairs of PRC, 29 May 2003).

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا غيرت الصين من سياستها تجاه القضية الفلسطينية وبدأت تتبنى حلولاً جديدة تخالف الحلول التي كانت تنادي بها في زمن ماو تسي تونغ؟ الإجابة عن هذا السؤال تأخذنا إلى مجموعة من العوامل التي أدت دوراً بارزاً في إحداث مثل هذا التغيير، وجميعها يصب في الفكرة القائلة: إن الصين أصبحت تود من خلال سياستها الخارجية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية زيادة قدراتها السياسية والعسكرية والتقنية من أجل دفع عملية التحديث في البلاد. وهذه العوامل يمكن إجمالها في التالي:

1 – تبني القيادة الجديدة بزعامة دينغ تشاو بينغ سياسة التحديثات الأربعة، التي تشمل إصلاح الزراعة والصناعة والدفاع والعلم والتكنولوجيا. كان دينغ تشاو

بينغ يسعى من تطبيق هذا البرنامج إلى إدخال الصين الشعبية في مرحلة جديدة يتم من خلالها تطوير الأيديولوجيا الحاكمة في الصين، الماركسية–اللينينية، للوصول إلى ما يسمى بـ "اشتراكية بالطريقة الصينية"، التي من شأنها أن توصل الصين إلى وضع الدولة العظمى. فالتحديث بالنسبة لـ دينغ تشاو بينغ يعني من جهة زيادة في التصنيع، الاستخدام الأكبر للتقنية والتكنولوجيا، التطوير الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة للمواطن الصيني، ومن جهة أخرى يعني تحويل فكر الصينيين – قدر الإمكان – بعيداً عن أفكار الثورة الثقافية ونحو مجتمع أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي. لكن هذا لا يعني على الإطلاق إجراء إصلاحات سياسية في المجتمع الصيني عن طريق إدخال الديمقراطية الغربية عليه؛ بل على العكس، فإن الإصلاحات التي كان ينشدها دينغ تشاو بينغ إنما هي إصلاحات ذات طابع اقتصادي وعسكري ولا تمس بسلطة الحزب الشيوعي أو تقلصها (Baum, 1980). ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان لا بد أن تسهم الصين – قدر الإمكان – في خلق بيئة دولية آمنة ومستقرة حتى يتسنى لها القدرة على تجميع طاقاتها لتحقيق الإصلاحات في المجالين الاقتصادي والعسكري. لذلك بدأت الحكومة الصينية تتبنى ما يسمى بالسياسة الخارجية المستقلة ولاسيما في علاقتها بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فمن خلال هذه السياسة الجديدة تهدف الصين إلى الإبقاء بنفسها بعيدة عن الصراعات القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومن ثم تركز على تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى القائمة على أساس تسخير سياستها الخارجية من أجل إنجاح برنامج التحديثات الأربعة. وبناء عليه، فالدعوة إلى إيجاد حل سياسي وسلمي للقضية الفلسطينية والمشاركة فيه، يصب في خانة هذا التوجه القاضي بالابتعاد عن الميل لطرف ضد طرف آخر وتهيئة الظروف للصين لكي تركز على قضاياها التنموية.

2 – إن مشاركة الصين في السعي الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية سترسل رسالة إلى العالم بأن الصين الدولة صاحبة المقعد الدائم في مجلس الأمن هي دولة مسؤولة ومهتمة بأمن العالم واستقراره، وأنها لا تعوق تحقيق السلام. ومن ثم يمكن للعالم أن يتعامل معها ولا يخشاها. لذلك نجدها تميل إلى الدعوة إلى إيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والمشاركة فيه بعيداً عن الخيارات العسكرية.

3 – كما أن مشاركتها في السعي الدولي للتوصل إلى حل سلمي للقضية

الفلسطينية يعني أيضاً أن الصين تستطيع الانفتاح بشكل أكبر على إسرائيل، وتقيم علاقات دبلوماسية معها، ومن ثم يمكن أن تستفيد منها في زيادة قدراتها العسكرية والتكنولوجية. فأحد العناصر الأساسية التي قام عليها برنامج التحديثات الأربعة هو تحديث الدفاع الصيني، أي تحويل إستراتيجية ماو تسي تونغ القائمة على الحرب الشعبية الشاملة إلى إستراتيجية الحروب العصرية التي تتطلب مهارات ودقة وقدرات تقنية متقدمة. وهذا ما حدث بالفعل في علاقة الصين بإسرائيل؛ فالتقارير المنشورة تشير إلى أن التعاون العسكري الصيني–الإسرائيلي يعود إلى عام 1979، وأن إسرائيل منذ ذلك العام زودت الصين بمعدات عسكرية، منها طائرات كفير ودبابات ميركافا وصواريخ غبرائيل وأجهزة أخرى متنوعة (عبده الأسدي، 2000: 151) وزودتها أيضاً بخبراء عسكريين للتدريب (عبد العزيز حمدي، 1998: 135–137). وبعد أن فرضت الولايات المتحدة حظراً على مبيعاتها من السلاح إلى الصين بوصف ذلك ردة فعل على التحرك العسكري الصيني ضد مظاهرات الطلاب في ميدان تيانانمن لعام 1989، أصبحت إسرائيل مصدراً مهماً للسلاح إلى الصين. وفتح مكتب اتصال إسرائيلي في بكين عام 1990 من أجل تنظيم عملية نقل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية التي هي أمريكية الصنع في الغالب (Haddad & Foeldi-Hardy, 1999: 49). وكانت هناك عدة زيارات من قبل مسؤولين عسكريين إسرائيليين إلى الصين في فترة ما قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1992؛ فعلى سبيل المثال كانت هناك زيارة لمدير عام الصناعة الحربية الإسرائيلي إلى الصين في عام 1979 (كمال إبراهيم، 1992: 61)، وزيارة للقنصل الإسرائيلي في هونغ كونغ إلى الصين في عام 1988، وقد ترأس كل واحد منهما وفداً إسرائيلياً لعرض بعض المعدات العسكرية الإسرائيلية على قوة جيش التحرير الشعبي الصيني، كذلك قام وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرنز بزيارة لبكين في عام 1991. كان لهذه الزيارات دور في نقل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية إلى الصين (Gill & Kim, 1995: 82) وفي إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (كمال إبراهيم، 1992: 60). وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية في يناير من عام 1992 زودت إسرائيل الصين بتكنولوجيا ذات صلة بمشروع بناء المقاتلة لافي، الذي دعمته الولايات المتحدة مادياً ولكن لم يستكمل، وتكنولوجيا لصواريخ جو–جو المتمثلة في صاروخ بايثون 3، ومعلومات ذات صلة بصاروخ أ أي إم–7، وهي جميعها أسلحة ذات تكنولوجيا أمريكية وأوروبية (Gill & Kim, 1995: 83). كما أن هناك تقارير

تشير إلى أن إسرائيل زودت الصين بتكنولوجيا صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ الباليستية (Fulghum, 1993: 20)، وبتكنولوجيا تطوير دبابات الجيش الصيني، وبرادارات للغواصات الصينية (Slade, 1993: 17). وكادت إسرائيل تبيع الصين أنظمة رقابة من طراز فالكون في عامي 1999 و2004 لكن المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة أجبرتها على التخلي عن خطواتها تلك (Kumaraswamy, 2006). وتعتبر إسرائيل اليوم واحدة من أهم مصدري السلاح إلى الصين. وتهدف إسرائيل من وراء بيعها أسلحة إلى الصين محاولة التأثير على بكين كي تتراجع عن دعمها السياسي للفلسطينيين وعن دعمها العسكري لبعض الأنظمة العربية والإسلامية المعادية لإسرائيل ولاسيما إيران وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، وهي الدول التي كانت تستحوذ على نصيب الأسد من صادرات الصين من السلاح في فترة الثمانينيات والتسعينيات. أما عن الصين فإنها تعتبر إسرائيل المصدر الأساسي لتكنولوجيا السلاح الغربي ولا سيما الأمريكي، الذي لا تستطيع الصين الحصول عليه بذاتها.

4 – أصبحت الصين على إدراك بأهمية إقامة علاقات مع إسرائيل كي تكون مسهمة في عملية التسوية في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث إنه من دون موافقة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على إشراكها في العملية السياسية لتسوية القضية الفلسطينية فإنها لن تستطيع أن تكون جزءاً من هذه العملية. لذلك فإن تغيراً في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل كان لا بد أن يحدث حتى يتسنى للصين أن تكون لاعباً دولياً في القضية الفلسطينية، فجاء مثل هذا التغيير في التوجه الصيني تجاه القضية الفلسطينية؛ مع العلم أن الفلسطينيين قد طلبوا من الصين أن تكون مشاركاً في عملية السلام في المنطقة، الأمر الذي يعني أن الفلسطينيين سيكونون مرحبين بأي تحرك صيني نحو التقرب وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (Karp & Kaye, 1992: 12). الدافع وراء رغبة الصين في أن تكون لاعباً في عملية السلام مرتبط – أساساً – برغبة الصين، صاحبة الثقل السياسي في الأمم المتحدة، في أن تزيد من قدراتها السياسية على مستوى العالم من خلال وجودها الفاعل في القضايا الدولية؛ كي يكون شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى الفاعلة في النظام الدولي.

5 – لقد عدلت الصين من سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من أجل تقوية أمنها الداخلي أيضاً. فقد كانت الصين راغبة في قطع الطريق أمام

المتشددين من المسلمين الصينيين الذين قد يرون في الموقف الصيني الحكومي تجاه القضية الفلسطينية الرافض للعملية السياسية والمؤيد لاستمرار النضال والكفاح المسلح حافزاً لهم من أجل نصرة إخوانهم في فلسطين. الأمر الذي قد يثير حالة من القلاقل وعدم الاستقرار في بعض المناطق الصينية وفي الدول المجاورة لها. لذلك فقد رأت الحكومة الصينية أن دعم العملية السياسية من شأنه أن يهدئ الأوضاع في الشرق الأوسط، ومن ثم يقلل من فرص التوتر داخل الصين ومن حولها (Kaye & McBeth, 1993: 18).

6 – أخيراً، إن الصين ذاتها أقامت علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة في ديسمبر من عام 1978، ومن ثم لم تعد الولايات المتحدة تعرقل فرص التقارب السياسي بين إسرائيل والصين.

لذلك دعمت الصين مؤتمر مدريد للسلام، وأيدت ما تمخض عنه من مبدأ "الأرض مقابل السلام"، ودعمت خطة خارطة الطريق، وعينت في سبتمبر من عام 2002 لأول مرة مبعوثاً خاصاً لمتابعة عملية السلام، وأيدت الانسحاب الإسرائيلي من غزة واعتبرته عملاً إيجابياً. ورحبت الصين بالاختيار الشعبي لحركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في الأراضي الفلسطينية في يناير 2006؛ لكنها أكدت ضرورة أن تعمل حماس على الأخذ بسبيل الحل السلمي للقضية الفلسطينية وضرورة الاعتراف بإسرائيل (China Daily, 17 May 2006). واستقبلت وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار في أواخر شهر مايو عندما انعقد منتدى التعاون الصيني–العربي في الفترة ما بين 31 مايو و 1 يونيو من عام 2006. ولم تستقبل وزير الخارجية الفلسطيني إلا في أثناء انعقاد المنتدى خشية توتر علاقتها مع إسرائيل من جهة ورغبة منها في التأثير على حركة حماس لضرورة تغيير موقفها الرافض للاعتراف بإسرائيل، لذلك رحبت الصين بتصريحات الوزير الفلسطيني عندما أعلن أن حكومته ستدرس مبادرة السلام العربية بطريقة جادة وإيجابية. وهو ما أكده وزير الخارجية الصيني لي تشاو شينغ في كلمته في مجلس الأمن في الحادي والعشرين من سبتمبر عام 2006 عندما ذكر أن الصين تؤكد ضرورة اعتراف جميع الفصائل الفلسطينية بسيادة إسرائيل باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من أجل دفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط (Xinhua, 22 September 2006). ولكن على الرغم من كل ذلك فإن هذه الخطوات التي اتبعتها

الحكومة الصينية لم تؤد بشكل خاص إلى تطور في مجال دفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الأمام. لكنها بينت بشكل كبير نيتها ورغبتها في أداء دور إيجابي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فقرارات الأمم المتحدة ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وخطة خارطة الطريق أصبحت هي الخطوط العريضة العامة التي تسترشد بها السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء الصيني وين جياباو في رسالة وجهها بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، وابتعدت كل البعد عن خطابات الحث على الكفاح المسلح التي كان رؤساء الوزراء الصينيون في فترة عهد ماو تسي تونغ يركزون عليها. وفي هذا المجال ذكر وين جياباو:

"إن حل المشكلة الفلسطينية يأتي عن طريق عقد محادثات سياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وخلق دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لبرنامج خطة خارطة الطريق" (People's Daily, 30 November 2005).

5 – الخلاصة:

مما سبق نستطيع إيجاز مجموعة من النقاط تمثل النتائج الأساسية لهذه الدراسة، وهي:

1 – إن المتتبع للسياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية يلحظ أن هذه السياسة هي سياسة متغيرة وليست ثابتة. هذا التغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية هو نتاج التغير في الفكر الأيديولوجي الصيني والمصلحة التي أصبحت القيادة الصينية الجديدة لفترة ما بعد قيادة ماو تسي تونغ تؤمن بها، وتضعها نصب عينها.

2 – إن المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية هي محددات داخلية بالدرجة الأولى، وتتمثل في التالي:

أ – فكر الزعيم ماو تسي تونغ – ولا سيما ذلك الفكر الثوري المرتبط بضرورة السعي لتحرير المنطقة من الوجود الأجنبي – كان هو المسيطر على توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية طوال فترة قيادته للصين الشعبية. لذلك كان من الطبيعي أن نجد الصين تقف إلى جانب الفلسطينيين باعتبار أن قضيتهم تتوافق والتوجه الأيديولوجي الصيني في عهد ماو تسي تونغ.

ب – توجه الصين نحو الرغبة في زيادة قدراتها المختلفة ولاسيما العسكرية والسياسية والتقنية والاقتصادية التي بدأت تتجه نحو تطبيقها في فترة ما بعد قيادة ماو تسي تونغ أصبح هو المحدد الأساسي الجديد لتوجهها الخارجي نحو القضية الفلسطينية منذ فترة نهاية السبعينيات. فعلى الرغم من إدراك الحكومة الصينية لمحدودية الدور الذي يمكن أن تؤديه في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، فإنها تعلم أن اهتمامها بالقضية الفلسطينية – بوصفها لاعباً دولياً إيجابياً – سيجني لها ثماراً في مختلف المجالات ولا سيما في علاقتها بإسرائيل والمجتمع الدولي.

المراجع:

أبوبكر الدسوقي (1998). الصين والقضية الفلسطينية. **السياسة الدولية**، العدد 134: 190–193.

أنس مصطفى كامل (1981). السياسة الصينية والصراع العربي–الإسرائيلي. **المستقبل العربي**، العدد 25: 45–63.

جعفر كرار أحمد (1998). العلاقات المصرية–الصينية: الواقع والمستقبل. **السياسة الدولية**، العدد 132: 144–152.

سامي مسلم (1982). **الصين والقضية الفلسطينية 1976–1981**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عبد العزيز حمدي عبد العزيز (1998). العلاقات الصينية–الإسرائيلية. **السياسة الدولية**، العدد 132: 127–143.

عبده الأسدي (2000). العلاقات الصينية–الإسرائيلية. **شؤون الأوسط**، العدد 96–97: 149–155.

كمال إبراهيم (1992). العلاقات الصينية–الإسرائيلية: من الأمن إلى السياسة. **شؤون الأوسط**، العدد 8: 59–68.

محمد السيد سليم (1971). الصين الشعبية والقضية الفلسطينية. **السياسة الدولية**، العدد 23: 58–83.

هاشم بهبهاني (1987). **الماضي والحاضر والمستقبل في سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 1949–1986. العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب – حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل**. منتدى الفكر العربي.

Baum, R. (1980). *China's four modernizations: The new technological revolutions*. Boulder: Westview Press

BBC (1967). *Summary of World Broadcasts, part 4. The Middle East and Africa*. 2602. 24 October, p. A/14.

BBC (1968). *Summary of World Broadcasts*, part 3. Far East. 2772. 17 May, p. A 4/1

BBC (1969). *Summary of World Broadcasts*, part 3. Far East. 2967. 7 January, p. A 4/1.

Behbehani, H. (1981). *China's foreign policy in the Arab World 1955-1975, Three case studies*. London: KPI.

Beijing Review (1989). China's five steps to peace in Middle East. *Beijing Review*, 32 (42): 6-7.

Ben-Dak, J. (1970). China in the Arab World. *Current History*, (59): 143-154.

Bin Huwaidin, M. (2002). *China's relations with Arabia and the Gulf 1949-1999*. London: Routledge Curzon.

Calabrese, J. (1991). *China's changing relations with the Middle East*. London: Pinter Publishers.

China Daily (2006). China urges Hamas to end violence with Israel. *China Daily Online. Available at http://english.people.com.cn/200605/31/eng20060531_269966.html.*

Cooley, J. (1972). China and the Palestinians. *Journal of Palestine Studies*, 1 (2): 22-33.

Day, A. (1985). *China and the Soviet Union 1949-84*. Essex: Longman Group.

Disney, N. (1977). *China and the Middle East*. Middle East Research and Information Project, (63).

Garver, J. (1993). *Foreign relations of the People's Republic of China*. New Jersey: Prentice-Hall.

Gill, B. & Kim, H. (1995). *China's arms acquisitions from abroad: A quest for "Superb and secret Weapons"*. SIPRI Research Report Number 11. Oxford: Oxford University Press.

Gittings, J. (1968). *Survey of the Sino-Soviet dispute: Commentary and extracts from the recent polemics 1963-67*. Oxford: Oxford University Press.

Godwin, P. (1996). From continent to periphery: PLA doctrine, Strategy and capabilities towards 2000. *China Quarterly*, (146): 464-487.

Fulghum, D. (1993). China exploiting U.S. patriot secret. *Aviation Week & Space Technology*, (pp. 45-46), January.

Haddad, W. & Foeldi-Hardy, M. (1999). Chinese-Palestinian Relations. In P. R. Kumaraswamy (Ed.). *China and the Middle East: The Quest for Influence*, (pp. 42-51). London: Sage Publications.

Harris, L. (1978). Chinese politics in the Middle East. *Current History*, 74 (433): 10-14.

Hinton, H. (1976). *Peking-Washington: Chinese foreign policy and the United States*. Washington Paper. London: Sage Publications.

Karp, J. & Kaye, L. (1992). Shalom to China. *Far Eastern Economic Review*, (155).

Kaye, L. & McBeth, J. (1993). Peace Divided. *Far Eastern Economic Review*, (156).

Kim, S. (1994a). China and the world in theory and practice. In Samuel S. Kim (Ed.). *China and the World: Chinese Foreign Relations in the Post-Cold War Era*, (pp. 3-41). Boulder: Westview Press.

Kim, S. (1994b). China's international organizational behaviour. In Thomas W. Robinson and David Shambaugh (Eds.). *Chinese foreign policy theory and Practice*, (pp. 401-434). Oxford: Oxford University Press.

Kumaraswamy, P. (2006). At what cost Israel-China ties?. *Middle East Quarterly*, 13 (2).

Larkin, B. (1971). *China and Africa 1949-1970*. Berkeley: University of California Press.

Legum, C. (1981). *Crisis and conflicts in the Middle East: The changing strategy from Iran to Afghanistan*. New York: Holmes & Meier Publishers, Inc.

Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, (2003). China's five-point

proposal on the current Middle East Question. Available at http://wcm.fmprc.gov.cn/eng/gjhdq/dq22ywt/2633/2639/t22826.html. 29 May 2003.

Morgenthau, H. (1967). *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Alfred A. Knopf.

Neuhauser, C. (1968). *Third world politics: China and the Afro-Asian people's solidarity organization 1957-1967*. Harvard University: East Asian Research Center.

Peking Review (1967). Chou En-lai's message to Presidents Nasser, Atassi, and Shukairy. *Peking* Review, (24): 14.

Peking Review (1967). The Middle East and the People's War. *Peking Review*, (37): 13-14.

Peking Review (1970). Trends. *Peking Review*, 13 (42): 22.

Peking Review (1973). The UN and the Middle East. *Peking Review*, (44): 5-11.

People's Daily (2005). China reaffirms efforts to continue quest for Mideast peace. *People's Daily Online*. Available at http://english.peopledaily.com.cn/200511/30_224509.html.

Purifoy, L. (1976). *Harry Truman's China Policy: MacCarthysim and the Diplomacy of Hysteria, 1947-1951*. New York: New View Points.

Shichor, Y. (1979a). The Palestinian and China's Foreign Policy. In Chun-tu Hsueh (Ed.). *Dimensions of China's Foreign Relations*, (pp. 104-109). London: Praeger Publisher.

Shichor, Y. (1979b). *The Middle East in China's Foreign Policy 1949-1977*. Cambridge: Cambridge University Press.

Shichor, Y. (1991). China and the Role of the United Nations in the Middle East. *Asian Survey*, (31): 55-69.

Slade, S. (1993). New Variant of Chinese SSNs Revealed. *World Aerospace & Defense Intelligence*. October.

Sufott, E. (1997). *A China Diary: Towards the establishment of China-Israel diplomatic relations*. London: Frank Cass.

Viotti, P. and Kauppi, M. (1993). *International relations theory: Realism, Pluralism, Globalism*. Second Edition. New York: Macmillan Publishing Company.

Weng, B. (1972). *Peking's UN Policy: Continuity and Change*. New York: Praeger.

Xinhua (2006). FM Li Addresses Security Council Meeting on Mideast. *Xinhua Online*, available at http://news.xinhuanet.com/english/2006-09/22/content_5123880.htm.

قدم في: مايو 2006

أجيز في: أكتوبر 2006

China's Policy towards the Palestinian Issue

Mohammed Bin Huwaidin*

This study analyses the foreign policy of the Peoples Republic of China towards the Palestinian issue. It argues that Chinas foreign policy towards the Palestinian issue has been guided mainly by two important factors. The first, Mao Zedongs ideology and political thought, directed Chinas foreign policy towards the Palestinian issue during the time of Maos leadership in the Peoples Republic of China. The second factor, Chinas national interest as defined by increase its military, political, technical, and economic capabilities, directed Chinas foreign policy towards the issue in the post Maos leadership. During Maos era, China supported the Palestinians against Israel, and in the post-Mao era China supported both the Palestinians and Israel and favored the political solution regarding the question of use of force.

Key words: China's foreign policy, Palestinian issue, Palestine and the Chinese leadership, China and the Middle East, China and Israel, China and the peace process, China and Palestine.

(*) Dept. of Political Sciences, College of Humanities and Social Sciences, United Arab Emirates University, United Arab Emirates.